

Distr.: General
15 June 2011
Arabic
Original: Spanish



الدورة الخامسة والستون
البند ٢٠ (د) من جدول الأعمال
التنمية المستدامة: حماية المناخ العالمي
لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة

رسالة مؤرخة ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإكوادور لدى الأمم المتحدة

لعلكم تعلمون أن إكوادور تشارك بنشاط في المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ واقترحت في هذا السياق آلية جديدة قائمة على السوق للتخفيف من تغير المناخ تسمى آلية "الانبعاثات الصافية المحتنبة". وتُطرح هذه الآلية بوصفها خياراً بديلاً يكمل الجهود المبذولة حالياً ويزيد من فعالية تكلفة تنفيذ الأنشطة التي تسهم في تحقيق أهداف التخفيف المتوخاة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو (انظر المرفق).

وترى إكوادور أن من المهم للغاية أن تطلع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على هذه المبادرة، التي تندرج في إطار خطة عمل بالي واتفاقات كانكون.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الوثيقة ومرفقها بوصفهما من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) فرانسيسكو كاريون - مينا

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٨ حزيران/يونيه ٢٠١١ الموجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لإكوادور لدى الأمم المتحدة

الانبعاثات الصافية المحتنبة

اقترح مقدم إلى الفريق المخصص المعني بالتعاون الطويل الأجل بموجب الاتفاقية لكي
يُنظر فيه كإسهام في إعداد مشروع مقرر أو أكثر يصدر عن مؤتمر الأطراف بعد أن ينظر
فيه المؤتمر في دورته السابعة عشرة

وجهات نظر بشأن الفقرة ٨١ من المقرر ١/م أ-١٦ المعنون "اتفاقات كانكون: نتائج
عمل الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية"
المتعلقة بـ "النهج المتنوعة، بما في ذلك فرص استخدام الأسواق، لتحسين فعالية إجراءات
التخفيف من حيث التكلفة وتعزيز هذه الإجراءات، مع مراعاة الظروف المختلفة للبلدان
المتقدمة والبلدان النامية"

أيار/مايو ٢٠١١

المحتويات

الصفحة	
٤	١ - مقدمة
٤	١-١ معلومات أساسية
٦	٢ - ١ جوهر المفهوم: الانبعاثات الصافية المحتتبة
٧	٣-١ الهدف العام للآلية المقترحة
٧	٤-١ الأهداف المحددة للآلية المقترحة
٧	٢ - لحظة عن الآلية
٧	١-٢ التصميم
٧	٢-١-٢ طريقة التعويض عن قيمتها الاقتصادية
٩	٢-١-٢ على الصعيد الدولي: الاستدامة وأوجه التآزر (المعايير المقررة في مختلف الاتفاقيات)
١٠	٢-١-٢ على الصعيد الوطني: نطاق الآلية
١٠	٢-١-٢ إدارة الآلية والترتيبات المؤسسية المتعلقة بها
١١	٢-٢ طريقة التنفيذ
١١	٢-٢-١ تحديد خط الأساس والحدود بالنسبة للقطاعات
١٢	٢-٢-٢ القياس والإبلاغ والتحقق
١٢	٢-٢-٣ السلامة البيئية: التسرب والقيمة المضافة والدوام
١٣	٣ - التكامل مع الآليات الأخرى
١٣	٤ - الاستنتاجات
١٤	٤-١ الفوائد الإضافية للآلية

١ - مقدمة

١-١ معلومات أساسية

طلب مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في دورته السادسة عشرة، إلى الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية، وضع مقترحات بآليات تتيح تحسين فعالية إجراءات التخفيف من حيث التكلفة وتعزيز هذه الإجراءات، بهدف التوصية بمشروع مقرر للنظر فيه في الدورة السابعة عشرة. وينبغي تقديم هذه الاقتراحات إلى أمانة الاتفاقية حتى ٢١ شباط/فبراير ٢٠١١.

وينبغي أن تراعى الآلية التي سيجري وضعها الاعتبارات التالية:

- ١ - ضمان المشاركة الطوعية للأطراف، في إطار مبادئ الوصول العادل والمنصف.
 - ٢ - تكملة إجراءات التخفيف التي تتخذها البلدان النامية على الصعيد الوطني.
 - ٣ - حفز إجراءات التخفيف في مختلف قطاعات الاقتصاد.
 - ٤ - صون السلامة البيئية.
 - ٥ - ضمان تقليص صافي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية و/أو تفاديها.
 - ٦ - مساعدة البلدان المتقدمة النمو حتى يتسنى لها تحقيق أهدافها المتعلقة بالتخفيف، مع تكملة جهود التخفيف المحلية التي تبذلها هذه البلدان.
 - ٧ - ضمان حسن إدارة الأسواق وسلامة أدائها وقوة تنظيمها.
- وينبغي أن يُظهر الاقتراح أن بناء الآلية وتنفيذها يقومان على الآليات القائمة بالفعل، بما في ذلك الآليات المنشأة في إطار بروتوكول كيوتو.
- وتبرهن نتائج الدراسات التي أجراها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ على وجود ظاهرة تغير المناخ، حيث يتزايد باستمرار تركيز غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي بسبب أنشطة بشرية لها تداعيات على الصعيد العالمي.
- ولمواجهة هذا القلق العالمي، أبرمت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي يتمثل هدفها الأقصى في تثبيت تركيزات غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي عند مستوى يتيح تفادي تدخل الإنسان على نحو خطير في نظام المناخ.

وتقع على عاتق البلدان المدرجة في المرفق الأول، الموقعة على بروتوكول كيوتو للاتفاقية الإطارية، مسؤولية بلوغ أهدافها الخاصة بتخفيف غازات الاحتباس الحراري في فترة الالتزامات الأولى ٢٠٠٨-٢٠١٢. وتيسيرا لبلوغ هذه الأهداف، اقترح إنشاء ثلاث آليات للمرونة في إطار بروتوكول كيوتو لتكملة الإجراءات المحلية التي يتعين على هذه البلدان اتخاذها.

وفي الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، عرض رئيس جمهورية إكوادور، الخبير الاقتصادي رافيل كوربا ديلغادو، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، مفهوم "الانبعاثات الصافية المحتنبة"، بوصفه نهجا مبتكرا وصالحا يسهم في التخفيف الحقيقي من تغير المناخ.

وفي هذا السياق، تقترح إكوادور إنشاء آلية بديلة جديدة قائمة على السوق هي آلية "الانبعاثات الصافية المحتنبة". وتُطرح هذه الآلية بوصفها آلية بديلة تكمل الجهود الحالية وتزيد من فعالية تكلفة تنفيذ الأنشطة التي تسهم في تخفيف تغير المناخ الجاري الاضطلاع بها حاليا في إطار الاتفاقية الإطارية وبروتوكول كيوتو.

وتتسق آلية الانبعاثات الصافية المحتنبة مع مبدأ تحمل البلدان مسؤوليات مشتركة ولكن متباينة وفقا لقدرات كل منها. فضلا عن ذلك، بإمكان هذه الآلية تيسير تحقيق أهداف في إطار اتفاقيات أخرى، مثل اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وغيرهما.

والانبعاثات الصافية المحتنبة هي الانبعاثات التي يمكن إطلاقها في اقتصاد كل بلد، ولكن لا يتم إطلاقها. وتتيح الانبعاثات المحتنبة وجود رصيد صاف إيجابي من الانبعاثات المقلصة، على الصعيدين الوطني والعالمي، ينبغي التعويض عنه. ويتيح هذا المفهوم تكملة "التعويضات" المقررة في الآليات المقترحة في بروتوكول كيوتو، فضلا عن تلك التي تقررها آلية التعاون في مجال خفض المزيد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية. وتطبق هذه الآلية نهجا قطاعيا، مما يجعلها لا تقتصر على قطاع بعينه وتأخذ في اعتبارها الأنشطة الاقتصادية التي تنطوي على استغلال الموارد المتجددة وغير المتجددة واستعمالها والاستفادة منها. ومفهوم الانبعاثات الصافية المحتنبة هو في الواقع مفهوم شامل يوسّع كثيرا من فرص المكافأة على خدمات التخفيف.

كما أن القيمة الاقتصادية المرتبطة بالخدمات التي تؤدي عن طريق آلية الانبعاثات الصافية المحتنبة تتسق مع المنطق البيئي والاقتصادي. والفكرة المحورية للانبعاثات الصافية المحتنبة هي السماح بتشجيع وحفز الأنشطة التي يمكن أن تترك أثرا اجتماعيا إيجابيا.

وفيما يتعلق بالجوانب البيئية، تتيح الانبعاثات الصافية المحتتبة تجنب تدمير البيئة و/أو تدهورها أو تلوثها. وفيما يتصل بالمنطق الاقتصادي، فإن الانبعاثات الصافية المحتتبة، شأنها شأن كل أشكال المكافأة على إيجاد منافع بيئية والحفاظ عليها، تقوم على أساس ضرورة المكافأة على توليد قيمة، وليس فقط على إنتاج سلع، من أجل تعظيم الرفاه الاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة، وهما من المنافع التي ليست لها أثمان صريحة في الأسواق لكونها متاحة دون عوائق.

ويشمل الاقتراح الحالي المواضيع التالية:

- معلومات أساسية
- جوهر المفهوم
- الهدف العام لآلية الانبعاثات الصافية المحتتبة
- الأهداف المحددة للآلية
- لمحة عامة عن الاقتراح
- تصميم الآلية
- طريقة التنفيذ
- التكامل مع الآليات الأخرى
- استنتاجات

٢-١ جوهر المفهوم: الانبعاثات الصافية المحتتبة

في سياق المفاوضات الدولية المتعلقة بتغير المناخ التي تجري في إطار خطة عمل بالي ووفقا للمقرر ١/م-١٦ لاتفاقات كانكون، تقترح إكوادور آلية جديدة قائمة على السوق للتخفيف من تغير المناخ تسمى آلية "الانبعاثات الصافية المحتتبة".

وتعرّف هذه الآلية على أنها إطار تجاري^(١) طوعي ذو نهج برنامجي وقطاعي. والانبعاثات الصافية المحتتبة هي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التي لا يتم إطلاقها رغم أن من الممكن إطلاقها وفقا للقدرة الاقتصادية الحالية للبلد النامي المعني. وبعبارة أخرى، تتيح الانبعاثات الصافية المحتتبة إمكانية توليد قيمة اقتصادية مرتبطة بخدمة تبادلي إطلاق

(١) يمكن استخدام هذه الآلية أيضا استنادا إلى أساس غير قائم على السوق.

انبعاثات تعادل الثمن الكلي لأطنان الكربون التي لم تُطلق في شكل انبعاثات، والتي يتم تبادلها تجارياً في السوق الحالية للكربون أو في أسواق أخرى تنشأ لهذا الغرض.

وتتيح هذه الآلية لجميع البلدان الأطراف النامية إمكانية الاستفادة منها بشكل عادل ومنصف، وتحفز القيام بأنشطة للتخفيف في قطاع واسع من قطاعات الاقتصاد، وتشكل تكملة لجهود التخفيف المحلية التي تبذلها البلدان المتقدمة النمو.

وآلية الانبعاثات الصافية المحتسبة لها، فضلاً عن ذلك، قيمة اجتماعية وبيئية في البلدان النامية، لأن تسببها في عدم إطلاق انبعاثات يمكنها من تعزيز الرفاه في المستوطنات البشرية والحفاظ على تقاليد وثقافتها وأساليب حياتها، وغير ذلك من عناصر تراثها الطبيعي والاجتماعي والثقافي. وفيما يتصل بالجانب البيئي، فإن الآلية لها علاقة بحفظ النظم الإيكولوجية وإدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام، وحماية التنوع البيولوجي، فضلاً عن منع تدمير الطبيعة وتردي جودة البيئة.

٣-١ الهدف العام للآلية المقترحة

الهدف العام للآلية المقترحة هو توسيع فرص التخفيف في البلدان النامية، عن طريق ضمان توافر الحوافز اللازمة للقيام بأنشطة تسهم في تفادي الانبعاثات والخفض الحقيقي الصافي لها؛ وبالتالي تحقيق الهدف العالمي المتمثل في خفض الانبعاثات من أجل تثبيت نظام المناخ.

٤-١ الأهداف المحددة للآلية المقترحة

- زيادة فعالية تكاليف أنشطة التخفيف المضطلع بها بموجب الاتفاقية
- توفير بديل يشمل الآليات المرنة القائمة لبروتوكول كيوتو، بدءاً من آلية العمل في إطار مسار جديد للعمل التعاوني الطويل الأجل

٢ - لمحة عن الآلية

١-٢ التصميم

٢-١-١ طريقة التعويض عن قيمتها الاقتصادية

تشكل طريقة التعويض في إطار الآلية من خلال استحداث سند جديد للقيمة. وستعادل القيمة الاقتصادية لهذا السند الثمن الكلي لأطنان ثاني أكسيد الكربون غير المنبعثة، والتي سيجري تبادلها تجارياً في السوق الحالية للكربون أو في أسواق أخرى تنشأ لهذا الغرض.

وسيجري التعبير عن أطنان ثاني أكسيد الكربون غير المنبعثة بالصيغة التالية التي تعدل حسب السياق "المعادل بأطنان ثاني أكسيد الكربون". وستكون هذه السندات قابلة للتداول وذات حقوق ملكية محددة بالنسبة لعارضيهما وطالبيها.

وفيما يخص المنطق الاقتصادي، تستند آلية الانبعاثات الصافية المحتملة، شأنها شأن كل الحوافز الهادفة إلى استحداث منافع وخدمات بيئية والحفاظ عليها، إلى ضرورة إيجاد تعويض اقتصادي مُجدٍ يشجع على توفير قيم ذات منافع اجتماعية. ويسعى هذا النهج إلى تحديد ترتيبات مؤسسية تتيح تعظيم الرفاه الاجتماعي والتنمية المستدامة.

وستتحقق القيمة التي سيجري التعويض عنها في البلد النامي الذي ينفذ آلية الانبعاثات الصافية المحتملة عن طريق سند بقيمة اقتصادية يسمى "ENE" (اختصار "الانبعاثات الصافية المحتملة")، يستمد مبررات قيمته من عدم القيام بأنشطة اقتصادية تولد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري أو القيام بإجراءات للحد من الانبعاثات في أنشطة اقتصادية تولد انبعاثات.

ويمكن تبادل هذه السندات تجارياً بشكل مباشر بين البائعين والمشتريين عن طريق مستندات قابلة للتداول من خلال:

- اتفاقات ملزمة بين الأطراف (على سبيل المثال، من خلال صناديق أو مؤسسات استثمارية أو غيرها)
- سوق الكربون بموجب بروتوكول كيوتو
- آليات أخرى قائمة على السوق تنشأ لهذا الغرض

وستشتري هذه السندات البلدان المتقدمة النمو والبلدان التي أعلنت طواعية أمام الاتفاقية الإطارية عن أرقامها المستهدفة المستقلة لتخفيض انبعاثاتها، أو عن مسار نمو هذه الانبعاثات. وتسهم آلية الانبعاثات الصافية المحتملة في تحقيق أهداف هذه البلدان وغاياتها الخاصة بتخفيض الانبعاثات، في إطار مبدأ تحمل البلدان مسؤوليات مشتركة ولكن متباينة، وفقاً لقدرات كل منها. والبلدان التي تعرض آلية الانبعاثات الصافية المحتملة هي، بالتالي، بلدان نامية: '١' ذات انبعاثات طفيفة من غازات الاحتباس الحراري؛ '٢' تسعى إلى تحويل اقتصاداتها القائمة على الصناعات الاستخراجية إلى اقتصادات قائمة على تصدير الخدمات والقيم، '٣' تتميز بشراء التنوع البيولوجي وثقافة الأسلاف، '٤' تلتزم باستثمار الموارد الاقتصادية المتولدة من آلية الانبعاثات الصافية المحتملة في إجراءات التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه.

٢-١-٢ على الصعيد الدولي: الاستدامة وأوجه التآزر (المعايير المقررة في مختلف الاتفاقيات)

تيسر آلية الانبعاثات الصافية المحتسبة تحقيق أهداف في إطار اتفاقيات أخرى يوجد ترابط بينها وبين الاتفاقية الإطارية وأهدافها. وتشمل قواعد تلك الآلية، في الأساس، مبادئ توجيهية واضحة تسترشد بها الدول الأطراف النامية في الوفاء باحتياجات حماية وحفظ التنوع البيولوجي والأنواع المهددة بالانقراض، فضلا عن الحقوق والعمليات المتصلة في المجتمع المدني للسكان الأصليين ومجتمعاتهم المحلية وشعوبهم وقومياتهم، مثل معارفهم وثقافتهم وتوقعاتهم الإنمائية.

وفيما يلي الاتفاقيات التي تربطها أوجه تآزر بآلية الانبعاثات الصافية المحتسبة، وبصكوك دولية أخرى واجبة التطبيق:

- اتفاقية التنوع البيولوجي
- تساهم في تحقيق أهداف دراسة اقتصاديات التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية
- اتفاقية مكافحة التصحر
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
- إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية
- اتفاقية رامسار (اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موئلاً للطيور المائية)
- ولضمان جدوى الاقتراح، يلزم القيام بما يلي:
- ضمان إنشاء إطار قائم على السوق في ظل الاتفاقية يضمن تشغيل الآلية ويشمل تعهدات ملزمة في إطار الاتفاقية
- ضمان التنافسية في سوق الكربون
- إظهار الفوائد الاجتماعية والبيئية ذات الصلة
- توافر آليات قوية للقياس والإبلاغ والتحقق

وترتبط استدامة الآلية بالتوصل إلى اتفاق تعاون على المدى الطويل في إطار الاتفاقية الإطارية يُطبق بصورة طوعية. وترتبط استدامة الآلية أيضا بالتزامات تخفيض الانبعاثات لدى

البلدان المتقدمة النمو والبلدان التي أعلنت طواعية أمام الاتفاقية الإطارية عن أرقامها المستهدفة المستقلة لتخفيض انبعاثاتها، أو عن مسار نمو هذه الانبعاثات، كما ترتبط بسن أحكام قانونية تضمن التزام جميع الأطراف بتحقيق هدف الاتفاقية.

٣-١-٢ على الصعيد الوطني: نطاق الآلية

لا تقتصر هذه الآلية على نشاط محدد أو قطاع بعينه من قطاعات الاقتصاد، بل تغطي الأنشطة الاقتصادية التي تشمل بصورة موسعة استغلال الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة واستعمالها والاستفادة منها، فضلا عن التعويض عن الامتناع أو العمل في أي قطاع من قطاعات الاقتصاد يمكن فيه تقليل الانبعاثات. ففي مجال الموارد المتجددة، على سبيل المثال، لا تقتصر الآلية على إزالة الغابات وتدهورها، بل يمكن توحي إحداث تغيرات في استخدام الأراضي، ضمن أمور أخرى. ولهذا، وبسبب ما تتسم به الآلية من مرونة حيث يمكن تطويعها لتناسب قطاعات الاقتصاد المختلفة، يمكن النظر إليها على أنها آلية مقترحة جامعة تستهدف مشاركة جميع الأطراف، مع مراعاة قدرات كل منها وظروفه الوطنية، فضلا عن الطابع الطوعي لتنفيذها.

وسيجري على الصعيد الوطني ووفقا لأولويات كل بلد وقطاعاته الاقتصادية الاستراتيجية، تحديد القطاعات التي سيشملها النظر في إطار هذه الآلية.

٤-١-٢ إدارة الآلية والترتيبات المؤسسية المتعلقة بها

سُوكَل مهمة تسيير وإدارة هذه الآلية إلى لجنة تنفيذية تنشأ في إطار الاتفاقية وتقدم تقاريرها إلى مؤتمر الأطراف.

وسيجري في مستهل مراحل الآلية إنشاء لجنة انتقالية ذات تمثيل عادل فيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، تضع القواعد وطرائق العمل الخاصة بهذه الآلية الجديدة لكي يعتمد عليها مؤتمر الأطراف.

ومما تستهدفه الآلية على الصعيد الدولي هو أن تدرج ضمن نماذج الحوكمة المنشأة بالفعل في إطار الاتفاقية الإطارية لتنفيذ آليات محددة (من قبيل آلية التنمية النظيفة). وستُعَيَّن أيضا هيئة تتولى التحقق من تنفيذ التوجيهات والطرائق التي أنشأها الآلية وتتبع اللجنة التنفيذية مباشرة.

وفضلا عن ذلك، ستحتفظ الاتفاقية بسجل للبلدان والإجراءات المتخذة في إطار آلية الانبعاثات الصافية المحتملة. كما سيلزم على الصعيد الوطني إنشاء مؤسسة تعمل بوصفها

”السلطة الوطنية المكلفة“ لكي تدعم وتنسق تنفيذ الآلية (على غرار ما هو متبع في تنفيذ الآليات الموجودة بالفعل).

٢-٢ طريقة التنفيذ

١-٢-٢ تحديد خط الأساس والحدود بالنسبة للقطاعات

١ - خط الأساس

ستقوم اللجنة الانتقالية بتحديد الاشتراطات والبارامترات الخاصة بالمنهجيات التي سيعمل بها عند حساب خط الأساس، وستكون هذه الاشتراطات والبارامترات واجبة التنفيذ من جانب البلدان النامية التي تود المشاركة في آلية الانبعاثات الصافية المحتملة.

وسيقوم كل بلد، وفقا لنوع نشاطه الاقتصادي، بوضع منهجية محددة تتوافق مع الخصائص التي يلزم النظر فيها عند حساب الانبعاثات المحتملة لإجراءات التخفيف المحددة لهذا النشاط الاقتصادي، وسيجري التأكد من صلاحية هذه المنهجية من خلال آليات تحددها اللجنة المذكورة ويعتمدها مؤتمر الأطراف.

٢ - سيناريوهان للانبعاثات

لتحديد معادل أطنان الكربون التي لن يتم إطلاقها في إطار آلية الانبعاثات الصافية المحتملة، ينبغي أن يتحقق سيناريو هان للانبعاثات:

سيناريو الانبعاثات المطلقة^(٢)، أي الانبعاثات التي سيجري إطلاقها بسبب القيام بنشاط اقتصادي محدد.

سيناريو الانبعاثات غير المطلقة، أي الانبعاثات التي لن يتم إطلاقها أو سيجري تجنبها بعدم القيام بنشاط اقتصادي محدد.

٣ - تحليل التكاليف

للقوف على حجم الأنشطة التي لن يتم القيام بها في الاقتصاد الوطني وربطها بالانبعاثات المحتملة لهذه الأنشطة، سيجري تحديد القيمة الاقتصادية للنشاط بالاستناد إلى الرصيد الصافي للمكاسب أو العائد الذي كان سيصدره النشاط المعدول عنه. وينبغي أن يشمل ذلك إجراء تحليل للتكاليف والقيم يتضمن البارامترات التالية:

(٢) بقاء الأمور على حالها.

- تكاليف إتاحة الفرصة
- التكاليف المالية
- تكاليف المعاملة
- القيمة الصافية الحالية للنشاط المعدول عنه
- إيراد المعاملة مقوماً بوحدة ENE ومعادلاته من ثاني أكسيد الكربون

٢-٢-٢ القياس والإبلاغ والتحقق

سيلزم تحديد أنشطة القياس والإبلاغ والتحقق وفقاً للقطاعات والأنشطة المختارة لتنفيذ آلية الانبعاثات الصافية المحتمنة على الصعيد الوطني.

وسيتعين أن يقوم كل طرف بوضع منهجياته الخاصة بالقياس والإبلاغ والتحقق، على أن تتوافق تلك المنهجيات مع التوجيهات الموضوعية من قبل لجنة الآلية (ستستخدم، حسب الاقتضاء، التوجيهات الأحدث عهداً التي وضعتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ).

وسيستجيب نظام القياس والإبلاغ والتحقق للسييناريوهين المطروحين ولخطوط الأساس ذات الصلة.

٣-٢-٢ السلامة البيئية: التسرب والقيمة المضافة والدوام

يمكن للأطراف النامية، التي تود المشاركة في آلية الانبعاثات الصافية المحتمنة، تحت إشراف الاتفاقية الإطارية وأفرقة خبرائها وفي ظل الطابع الإلزامي للصكوك المنبثقة عنها، أن تضع ضمانات وشروط واضحة ذات طابع دائم لأنشطة المضطلع بها في إطار الآلية وفوائدها، فضلاً عن منهجيات تحديد العتبة الاقتصادية لجدوى الأنشطة المرتبطة بدفع مقابل الانبعاثات الصافية المحتمنة.

وسيتوقف دوام الآلية على الجدوى الاقتصادية لتعويض البلد عن عدوله عن نشاط كان سيقوم به وفقاً للمخطط السابق وصفه، كما سيتوقف على المدة التي كان سيستغرقها النشاط إلى أن يحقق أقصى الفوائد الاقتصادية التي كانت ستولد بموجب "سيناريو الانبعاثات المطلقة".

فإذا كانت الآلية تشتمل على نهج قطاعي، وذات أرصدة انبعاثات صافية على الصعيدين الوطني والعالمي، فسيكون من الممكن حينئذ النظر في مسألة التسرب.

وفيما يتعلق بالقيمة المضافة، فمن الممكن النظر فيما توفره الآلية من هذه القيمة المضافة لأن في غيابها ستُطلق انبعاثات مرتبطة بالأنشطة الاقتصادية للبلدان النامية. وعلاوة على ذلك، تكمل الآلية خدمات أُسرّ وخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التي توفرها الآليات القائمة في إطار الاتفاقية الإطارية، وبالتالي فهي تشكل إضافة إلى خفض الانبعاثات العالمية الصافية التي يمكن تقليصها.

٣ - التكامل مع الآليات الأخرى

لا تحقق آليات المرونة في بروتوكول كيوتو خفضاً صافياً للانبعاثات المطلقة في اتجاه الغلاف الجوي، وكل ما تفعله هو خفض معدل تراكم وزيادة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وبالتالي لا يتم أيضاً خفض تركيز تلك الغازات في الغلاف الجوي.

وفي المقابل، تطرح آلية الانبعاثات الصافية المحتملة هدفاً أكثر طموحاً، لأنها تقترح عدم إطلاق انبعاثات يمكن إطلاقها في الاقتصاد ومن حق كل بلد أن يطلقها، أو تقليص الانبعاثات الموجودة بالفعل في اقتصاد كل بلد. ومما يميز تلك الآلية عن غيرها أن قواعدها تتضمن، كقيمة مضافة، حماية وحفظ التنوع البيولوجي، فضلاً عن حقوق الشعوب الأصلية والعمليات الأصلية فيها، من قبيل معارفها وثقافتها وتوقعاتها الإنمائية، وغير ذلك من موارد التراث الوطني ذات القيمة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والثقافية لدى الأطراف التي تنفذ الآلية. يضاف إلى ذلك أن الآلية تتوخى توجيه الموارد الاقتصادية التي تجنيها على سبيل التعويض البلدان النامية التي تنفذ الآلية إلى تمويل إجراءات التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه.

كما تسهم الآلية في إحداث الانتقال الذي تحتاجه إكوادور والعالم لتطبيق نموذج جديد للتنمية الاقتصادية يعزز قيم عدم الاستخدام، ويوفر تعويضات اقتصادية مقابل التخفيف من تغير المناخ.

وفي ضوء هذه الاعتبارات، لا تضمن آلية الانبعاثات الصافية المحتملة التكامل مع الآليات القائمة فحسب، مما تيسره من تحقيق أهداف موضوعة في إطار اتفاقيات أخرى يوجد ترابط بينها وبين الاتفاقية الإطارية وأهدافها، بل إنها تطرح أيضاً آلية تشمل جميع الآليات القائمة حالياً في إطار بروتوكول كيوتو، وتشارك فيها البلدان النامية.

٤ - الاستنتاجات

تشكل آلية الانبعاثات الصافية المحتملة بديلاً فعالاً من حيث التكاليف لا بد منه لتثبيت تغير المناخ، ويمكن من خلاله للأطراف ذات الانبعاثات الطفيفة أو التي لها أنماط نمو

تتسم بمستويات منخفضة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، تعظيم إسهامها المحتمل في هذا التثبيت من خلال حصولها على تعويض اقتصادي من الأطراف التي لديها أنماط نمو ذات انبعاثات عالية من غازات الاحتباس الحراري.

وتشمل آلية الانبعاثات الصافية المحتملة الآليات المرنة لبروتوكول كيوتو بدءاً من آلية العمل في إطار مسار جديد للعمل التعاوني الطويل الأجل، ولا تقتصر على قطاع محدد، وتأخذ في اعتبارها جميع الأنشطة الاقتصادية التي يستطيع البلد النامي القيام بها عند اتخاذه قراراً ببدء العمل بالآلية. وتضمن الآلية، في حال تطبيقها كآلية تجارية، الحصول على تعويض عن النشاط المعدول عنه يساهم في خفض الصافي للانبعاثات، وبالتالي بلوغ الهدف العالمي المتمثل في خفض الانبعاثات من أجل تثبيت نظام المناخ.

وعلى افتراض بقاء "سيناريو الانبعاثات المطلقة"، فإن هدف تثبيت درجة الحرارة سيصبح بعيد المنال. ومن هنا تبرز ضرورة وكفاية الآلية المقترحة سواء للحد من الانبعاثات المرتبطة بالأنشطة المعدول عنها أو للسماح بحدوث انتقال إلى اقتصادات تضمن تحقيق التنمية المستدامة وتستند إلى أنماط منخفضة لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

وستحدث هذه الآلية، في حال تنفيذها، نقلة ثورية في سبيل تحول الاقتصاد في بلدان عديدة، من أمثلتها تلك التي تتسم بشدة التنوع، وفي سبيل إقامة هذا الاقتصاد على أساس المعرفة البيولوجية واقتصاد الخدمات البيئية، مع مراعاة مبدأ المسؤولية المشتركة في إدارة المنافع العامة العالمية، ومنها الغلاف الجوي.

٤-١ الفوائد الإضافية للآلية

من خلال التحقيق الفعال والمتوازن لهدف آلية الانبعاثات الصافية المحتملة، ستتتحقق فوائد يُذكر من بينها ما يلي:

- منع التدهور البيئي الناجم عن استخدام الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة التي تولد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري
- المساهمة بالتوازي في خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن أنشطة اقتصادية متنوعة
- المساهمة في حماية التراث الطبيعي والتنوع البيولوجي ووظائف النظم الإيكولوجية
- تسهيل الحفاظ على الدورات الطبيعية، ولا سيما فيما يتعلق بالكربون

- حماية الموائل واستعاتدها، وبخاصة في البلدان الشديدة التنوع ذات الحاجات الأساسية غير الملبّاة
 - المحافظة على النظم الإيكولوجية للموائل البشرية
 - تحسين المستوى المعيشي للسكان بحيث يتلقون فوائد مباشرة في نفس الوقت الذي يتحقق فيه الحفظ المستدام للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة
 - تعزيز المساواة بين الأجيال لضمان بيئة آمنة للأجيال الحاضرة والمستقبلية، والمساواة في إمكانية الاستفادة من المنافع العامة العالمية مثل الفضاء الجوي.
-